

الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر
بلدية سيدي امحمد بن علي ولاية غليزان و بلدية أولاد دراج ولاية المسيلة - دراسة حالة-

Local groups and their role in achieving sustainable local development in
the shadow areas in Algeria

The municipality of Sidi M'hamed Ben Ali (Wilaya of Relizane) and
Ouled Darrag (Wilaya of M'Sila) - a case study -

د/رشيدة بوجحفة¹، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم (الجزائر)

rachida.boudjahfa@univ-mosta.dz

ط/د رضا بن التومي²، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم (الجزائر)

ridha.bentoumi.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/12 تاريخ القبول: 2023/05/12 تاريخ النشر: 2023/06/01

المخلص:

في هذه الدراسة تم استعراض مفهوم كل من الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة ومناطق الظل، وشرح دور الجماعات المحلية في تحقيقها، وتحديد التحديات التي تواجهها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، وقد ركزت الدراسة كذلك على الجهود المبذولة من قبل الجماعات المحلية - خاصة بعد تعليمات رئيس الجمهورية" عبد المجيد تبون - " للهبوط بمناطق الظل من أجل ضمان الأمن الإنساني لسكان هذه المناطق. وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة، ويتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في قانون الجماعات المحلية - خاصة وأنه قد شكلت لجنة لمراجعة قانون البلدية والولاية - يحدد دور واضح للوحدات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ويتلائم مع قدراتها المادية والبشرية، مع ضرورة إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة للجماعات المحلية في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية المستدامة، مناطق الظل

Abstract:

In this study, the concept of local communities, sustainable local development and shadow areas was reviewed, and the role of local communities in achieving them was explained, and the challenges they faced to achieve sustainable local development were identified. The study also focused on the efforts made by local communities - especially after the instructions of the President of the Republic, Abdel Majid Tebboune - to advance the shadow areas in order to ensure human security for the inhabitants of these areas. The study concluded that sustainable development is a way of life and a way of living, and it requires that official and local bodies develop integrated management methods through which society is dealt with as an integrated system and includes a set of systems such as the economic, social and environmental system. The study recommended the need to reconsider the law of local communities - especially since a committee has been formed to review the municipal and state law - specifying a clear role for local units in achieving sustainable local development and in line with their material and human

capabilities, with the need to involve citizens and civil society in formulating public policies for local groups within the framework of What is known as participatory democracy.

Keywords: local communities, sustainable local development, shadow areas

مقدمة:

اكتسب موضوع التنمية المحلية المستدامة أهمية متزايدة على نحو مطرد في جميع الأوساط العلمية والفكرية، وأصبح موضوعا للجدل والنقاش والتنظير بين العلماء والباحثين والمفكرين على نحو لم يشهده العالم من قبل، خاصة وأن التنمية المحلية تعتبر نظاما فرعيا في نظام التنمية الشاملة تعمل على تحسين مختلف نواحي الحياة على المستوى المحلي.

هذا وتعد الجماعات المحلية النواة الأساسية في الدولة إذ تعد مكملة للسلطة المركزية، ومن أهم أهدافها تحقيق التنمية المحلية. والجزائر منذ استقلالها حاولت جاهدة سن قوانين و تشريعات تمنح للمجالس المنتخبة سواء المجلس البلدي او المجلس الولائي صلاحيات إدارية تساعدهم في تنمية جميع مناطق البلاد سواء الحضرية او السهبية أو الجبلية او الصحراوية، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2020-2024) جاء لأجل تنمية مناطق الظل، هذا المصطلح الذي ظهر مؤخرا من قبل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الذي اهتم بتنمية هذه المناطق إذ خصصت لها ميزانية كبيرة في مخطط الإنعاش الاقتصادي محاولة بذلك الجزائر تسليط الضوء على تنمية مناطق كانت مهمشة وخارج خارطة التنمية المحلية لتسهم بذلك كل من المجالس المحلية في الاهتمام بتنميتها.

هذه الدراسة تعالج إشكالية محورية مفادها: فيما تتمثل الجهود المبذولة من قبل الجماعات المحلية للنهوض بمناطق الظل في الجزائر؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية تتمثل في أن للجماعات المحلية دور فعال في تنمية مناطق الظل، لكن شريطة أن يخصص لها في كل مرة مشاريع على أن لا يكون هذا الاهتمام آني.

هذا المقال يهدف إلى تحديد الإطار المفاهيمي لكل من الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة ومناطق الظل، مع بيان الدور التنموي للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، بما في ذلك مناطق الظل في الجزائر.

تكمن أهمية هذا الموضوع في بيان الدور التنموي الذي تقوم به الجماعات المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية المستدامة خاصة في مناطق الظل التي أصبحت حديث حتى العامة من المواطنين وشغلهم الشاغل.

تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي، موظفة كذلك المدخل التنموي من أجل شرح الموضوع والتقرب من الظاهرة محل الدراسة من خلال استعراض لبعض النماذج الحقيقية لمناطق الظل في الجزائر.

المحور الأول: الجماعات المحلية، التنمية المحلية المستدامة، مناطق الظل (مقاربة مفاهيمية)

أولاً: الجماعات المحلية:

1- تعريفها:

الجماعات المحلية هي عبارة عن منطقة جغرافية داخل إقليم الدولة التي يتم تقسيمها إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتضم مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، وتسمى إما باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه، وتسمى كذلك بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة

المركزية ولأن نشاطها محلي، وسميت بالجماعات المحلية للدلالة على المعنى السابق، ويطلق عليها أيضا بالحكم المحلي لتمتعها باستقلالية واسعة عن الحكومة المركزية، وتسمى أيضا بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان .

وتتجسد الجماعات المحلية في الجزائر من خلال الولاية والبلدية، فالولاية هي جماعة عمومية إقليمية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وشخصا من أشخاص القانون الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية وكذلك الذمة المالية المستقلة. ففي الجزائر هناك 58 ولاية و 553 دائرة و 1541 بلدية، فالولاية تتكون من الوالي والمجلس الشعبي الولائي وتشتمل على: الكتابة العامة، المفتشية العامة، الديوان، الأمانة العامة، مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية، ورئيس الدائرة، أما البلدية فتشتمل على المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي (الحق، 2012)

2- اختصاصاتها:

تختص الجماعات المحلية في كل القطاعات مثل: الصحة، النقل، الأشغال العمومية، الشباب والرياضة، الفلاحة، السياحة، العمل والتكوين المهني، التربية، الصناعة، الطاقة، المياه، البريد والمواصلات، التخطيط والتنمية العمرانية، الثقافة، التجارة، الشؤون الدينية والأوقاف، الغابات، السكن، إصلاح الأراضي، ومن أبرز مهامها:

- المحافظة على الممتلكات: تتمثل هذه المحافظة على المنشآت الإدارية التربوية الثقافية، والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا في الصيانة والتجديد والتصلح والحماية والتجهيز العام .

- المحيط والعمران: من خلال القيام بكل الأعمال التي تساهم في نظافة المحيط، كجمع
الأوساخ وتنظيف وتزوين الأحياء ومحاربة الأمراض المتنقلة وكذا التلوث والعمل على الحفاظ
على البيئة، وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية.
- النشاط الاجتماعي: ويتمثل في طلب السكن، مأوى في حالة الكوارث، مساعدة للبناء، طلب
المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين والمعاقين، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات عديمة
الدخل. (الحق، 2012)

3- مشاكل الجماعات المحلية بالجزائر:

تعاني الإدارة المحلية في الجزائر أزمة متعددة الجوانب، وتواجه مصاعب ومشاكل
وتحديات تؤثر على أداء دورها الخدماتي والتنموي، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

1-3 التحديات السياسية:

من بينها ضعف مظاهر المشاركة السياسية في البيئة المحلية، وانخفاض مساهمات قوى
المجتمع المدني المحلي في اتخاذ القرارات، وترقية الديمقراطية، الانقسات السياسية
والصراعات الداخلية بين أعضاء المجالس المنتخبة دون اتخاذ العديد من القرارات الحاسمة
المؤثرة في حاضر ومستقبل الجماعات المحلية، ربط ترشح المواطنين للمجالس المنتخبة
المحلية في إطار الأحزاب السياسية، وعدم وضع هذه الأخيرة معايير موضوعية لانتقاء
المرشحين، ضعف أداء الأحزاب السياسية و عجزها عن القيام بدورها في التنشئة والتجديد
وتقديم البرامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية، غياب مبدأ الاستقلالية: من
بين أهم المشاكل التي تعيق عمل الجماعات المحلية هو غموض القوانين والتشريعات التي

تتعلق بالعلاقة بين المركز والهيئات المحلية من ولاية، وبلدية، غياب المشاركة الشعبية في
رسم السياسات المحلية.

2-3التحديات الإدارية :

تتمثل في تعدد الأجهزة التي تمارس الرقابة الإدارية والمالية على عمل المجالس المحلية، وهذا بالرغم من تمتع البلدية بشخصية معنوية واستقلال مالي، كثرة عدد الولايات والدوائر وارتفاع أعدادها من تقسيم لآخر مع عدم مراعاة هذا التقسيم إلى الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية ومن حيث الموارد، الشكوى من الروتين الحكومي الذي يعرقل أعمال الإدارة المحلية، وتعدد الإجراءات الحكومية، فقدان التنسيق بين أعمال الهيئة المحلية وفروعها، ضعف أجهزة المتابعة والرقابة والتدقيق، ضعف الجهاز التنفيذي للهيئات المحلية، وعدم تفهمها للواقع والظروف المحلية، محدودية الصلاحيات الممنوحة للمنتخب المحلي والجماعات المحلية بصفة عامة وارتباطها في جل مجالات عملها بالمركز، انتشار المحاباة والمحسوبية في تعيين موظفي الهيئات المحلية، مما يؤثر على كفاءة العاملين عليها، فكل هذه المشاكل المالية، الفنية، و الإدارية، تواجهها الهيئات المحلية، التزايد السكاني الذي تعاني منه بعض الجماعات المحلية في الجزائر من جراء التقسيم الإداري اللاعادل وكذلك الناتج عن الأزمات الاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر في أواخر القرن الماضي الزوج الريفي خلال فترة العشرية السوداء، ضعف الموارد البشرية

3-3التحديات المالية :

الجماعات المحلية في الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على الميزانية العامة للدولة، ما يفقدها استقلاليتها المنصوص عليها قانونا .

4-3التحديات الاقتصادية :

مثل عدم جدية وفعالية التخطيط، سوء توطين البرامج التنموية : بسبب توزيعه على أساس جهوي غير متوازن .(غانس، 2021/2020)

ثانياً: التنمية المحلية المستدامة:

1-تعريفها :

التنمية المحلية المستدامة هي عملية التوفيق بين الأبعاد الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تطوير المدن والأراضي والمجتمعات والأعمال التجارية وتطويرها لتلبية حاجات الأفراد دون المساس على قدرة الأجيال القادمة على توفير حاجاتها .

يمكن تعريفها بأنها استراتيجية عملية يتم من خلالها تحديد حاجات المجتمع ومتطلباته الأساسية والثانوية، ومن ثمّ تحديد ودراسة الموارد المحلية المتاحة، كمحاولة لاستغلالها وخوفًا من نقصها مع مرور الزمن، ثم الربط بين تلك الحاجات والموارد وترتيبها وفقًا

للأولويات الإنسانية، وذلك بهدف تنمية المجتمع المحلي والنهوض به وتحسين نوعية المعيشة للأجيال الحالية، وضمان مستقبل الأجيال القادمة، لأحقيتهم في تلك الموارد وعدم تعريض مستقبلهم للخطر. الأمر الذي يشكل عملية من التوازن بين حاجات الإنسان ورغباته وبين الموارد المحلية المتاحة له. (الحيازي، 2021)

هناك من يعرفها بأنها استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية و البيئية الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات البيئة التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي. (بلخضر، 2007، صفحة 21)

يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة كذلك على أنها تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا للأولويات مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر (سعودي، 2008، صفحة 2)

2-أهداف التنمية المحلية المستدامة:

التنمية المحلية المستدامة هي نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد المتعددة والمتربطة، المتداخلة والمتكاملة فيما بينها يمكن تبنيها والتركيز على معالجتها من أجل إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة، إذ يتم التمييز بين أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة يتم التعامل معها على منظومات فرعية لمنظومة التنمية المحلية المستدامة حيث تتكون كل منظومة فرعية من منظومات جزئية تمثل دعامة لضمان الإيفاء وتحقيق مقومات التنمية

المحلية المستدامة من البعد البيئي والاقتصادي، الاجتماعي والتكنولوجي الذي يتعلق بمدى استعمال التكنولوجيا الأنظف والمحسنة لضمان حماية طبقة الأوزون .

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أبعادها الأربعة البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية - البشرية، والتكنولوجية للترابط الوثيق بينها إذ أن الإجراءات التي تتخذ في إحداها تحرز أهداف في الأبعاد، فالاستثمار في رأس المال البشري يدعم جهود التقليل مستويات الفقر، والإسراع في تثبيت السكان وتضييق الفوارق الاقتصادية والحيولة دون مزيد من التدهور للموارد والأراضي، باستخدام التكنولوجيات المحسنة وهو ما يعجل بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة. وفيما يلي أهداف التنمية المحلية المستدامة والتي تتمثل في:

1-2 أهداف اجتماعية: تعمل التنمية المحلية المستدامة على:

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجماعات على مختلف المستويات لتحقيق سبل المشاركة الاجتماعية والرفاهية داخل المجتمع. (خاطر، 1995، صفحة 212)

- تسعى إلى محاربة كل أشكال الفساد والانحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي وعدم حصول الفوارق والطبقات وكذا العمل على وضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الفئات المكونة للمجتمع الواحد (محمد الناصر، 2008، صفحة 77)

- تهدف التنمية المحلية المستدامة في منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي و ذلك من خلال إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ورفع مستوى المعيشة بكل الطرق والأساليب التي يقرها النظام الاجتماعي، و ذلك من خلال تسخير جميع الموارد

والإمكانيات المتاحة لخدمة الفرد وحمايته، وكذا السعي للقضاء على الفقر والتشرد وإزالة
الفوارق الاجتماعية الشائعة للوصول بالفرد إلى أرقى المستويات. (العزیز، 1983، صفحة 49)

2-2 أهداف اقتصادية: إن التنمية المحلية المستدامة تهدف إلى:

- خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي
تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من أجل إعطاء
دفعة حقيقية للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة أو
الشاملة المتوازنة (محمد الناصر، 2008، صفحة 76)

- تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي
بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني،
والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني
الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمحلي والوطني.

3-2 أهداف بيئية: تدرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية المستدامة فهي تسعى إلى:

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد حيث تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد
محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على توظيفها بشكل عقلاني. (غنيم و
ابو زنت، 1983، الصفحات 29-30)

- زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس البيئة وتعزيز القدرات على تقييم و دراسة
التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلي واتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني
لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي

- تعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير دور الأجهزة المسؤولة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية، وزيادة حصول المواطن على المعلومات البيئية من أجل زيادة المشاركة الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئة. (محمد الناصر، 2008)

مما سبق نستنتج أن التنمية المحلية المستدامة تهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الظروف المحيطة بالمواطن والمتصلة بمستوى رقيه وراحته، فهي تسعى إلى القضاء على سرطان الفقر والجوع مع ضمان الأمن الصحي الراقي في ظل الرفاه الاجتماعي، إلى جانب تعزيز منظومة التعليم الراقي في المجتمع.

3-عوامل نجاح التنمية المحلية المستدامة:

إن نجاح التنمية المحلية المستدامة مرتبط بمدى نجاح التخطيط والأخذ بالإجراءات من أجل تطوير وتعزيز القيم والمعارف والتكنولوجيات والمؤسسات التي يمكن تنفيذها كخطط تتطلب مرونة السلطات العمومية، وتتضمن أهدافا محددة قابلة للمراقبة، هذا من جانب، ومن جانب آخر يتوقف على مدى تحقيق المبادئ الأساسية المرتبطة بالتنمية المحلية المستدامة والتي تركز على مدى ضمان الحاجات الإنسانية الأساسية، الوفاق على المدى الطويل، الرؤية الشاملة والمتكاملة، الأهداف المحددة والأولوية الموازية، مع تكامل الإجراءات الدائمة للمتابعة والتحسين، سياق تشاركي فعلي ويرتكز على الآليات والاستراتيجيات الموجودة، وتعزيز الكفاءات الموجودة. (حمداني، 2008-2009، الصفحات 135-136)

- توفر الإطار التشريعي والقانوني الذي يمنح للمجالس المحلية السلطات والصلاحيات الواسعة والاستغلال المالي ويرفع الوصاية في تدبير الشأن الجماعي على مستوى التسيير وعلى مستوى البحث عن موارد جديدة.

- توفر قدرة من التمويل المحلي والعمل على تنويع الاستثمارات لتشجيع الشراكة بين المجالس المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في المشروعات التنموية على المستوى المحلي.

- تمثين المبادرات المحلية واقتراحات تنظيمات المجتمع المدني وكذا البرامج الجزئية.
- توفر الكفاءة العالية والقانونية في المرشحين لعضوية المجالس المحلية وهي مسألة ضرورية لحماية مصالح الجماعة من الوقوع في أيدي ممثلين يفتقدون القدرة على تدبير الشأن العام أو انتهازيين. (عثمان و علاوي، 2022، صفحة 594)

ثالثا: مناطق الظل:

تزايد الاهتمام بمصطلح مناطق الظل من طرف رئيس الجمهورية السيد تبون عبد المجيد و أعضاء الحكومة و الباحثين على المستوى الوطني بعد توليه رئاسة الجمهورية نظرا للظروف الصعبة والمزرية التي يعيشها سكان مناطق الظل بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية بهذه المناطق وغياب المرافق و خدمات الدولة رغم وجود بعض برامج التنمية القليلة داخل البلديات البعيدة و الحدودية والبلديات القريبة من المدن الحضرية وعلى هذا الأساس تم الاهتمام بمناطق الظل من طرف رئيس الجمهورية من خلال إطلاق هذا الأخير برنامج استعجالي خاص بمناطق الظل تم تسخير كل الأجهزة لخدمة هذا الملف وخصص له إطارات على مستوى الدوائر والبلديات للإشراف على مناطق الظل وتم رصد مبالغ مالية لإنجاز مشاريع مستعجلة تفك العزلة عن السكان بالمناطق البعيدة والجبلية والمعزولة والعمل على تعميم ربط سكان هذه المناطق بشبكة الكهرباء والغاز والماء وتوفير الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم ورعاية الشباب وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق

المعزولة بهدف خلق فرص عمل وخلق الثروة وهذا كله من اجل توفير وسائل معيشة أفضل
بهذه المناطق . و أدرجت هذه المشاريع المستعجلة في مخططات التنمية البلدية. (PCD)
مناطق الظل هي المناطق البعيدة والمعزولة التي تعاني من حالة هشاشة حيث يشهد
سكانها ظروفًا معيشية صعبة ومزرية بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية وابطس
ضروريات الحياة و يعاني مواطنوها من الإقصاء والتمييز. (التعليم، 2020)
كما ورد تحديد مناطق الظل في التعليم رقم 853 ، بأنها المناطق النائية والجبلية و
المناطق المحيطة بالمدن. (التعليم، 2020)

مناطق الظل هي كل مظاهر البؤس التي تعيشها المناطق النائية البعيدة عن مراكز الحياة
وتفتقد لأدنى شروط الحياة ويصعب الوصول إليها في غياب طرق ومسالك إلى جانب انعدام
الكهرباء والغاز والمياه الشروب والتغطية الصحية.

يقصد بها كذلك المناطق النائية كما تسمى أيضا المناطق الفقيرة التي مازال يلفها الظل
الذي لم ينقشع عنها بسبب حرمانها من حقها في التنمية المحلية ، مما أدى إلى خلق مناطق
جغرافية ذات كثافة سكانية معتبرة لا تتوفر على المرافق الضرورية وعلى متطلبات الحياة
اليومية ، مما خلف تداعيات قاسية على سكان تلك الفضاءات البشرية وأصبحت تحتاج
فعلا ان تكون محل تكفل حقيقي لاستدراك مسار التأخير الذي لحق به. (بسة، 2021، صفحة
11)

كما تشير مناطق الظل إلى مناطق واسعة تعيش على هامش التنمية بدون مرافق، بدون
خدمات وبدون مقومات الحياة، في كلمة واحدة وهي ليست منطقة بعينها، ولا تقع في جهة
دون أخرى، بل هي مناطق منها ما هو بعيد عن المدن الكبيرة، ومنها ما هو في قلب مدن كبرى
وقريب من مناطق حضرية من المستحيل تصوّر أنّ التنمية تغيب فيها، أو أنّها منسيّة أو

مغيبة من وعن مؤشرات /مقتضيات التطور وبرامج الدولة للتكفل باحتياجات المواطن من مرافق وخدمات، وهي مناطق تغطي جغرافية الجزائر بجهاتها الأربع. (سي محمد، 2021)

المحور الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق تنمية محلية مستدامة في الجزائر

لقد اهتمت الجزائر اهتماما كبيرا بالتنمية المحلية المستدامة من خلال العديد من البرامج مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001/2014) و - (2020/2024) والذي تزامن مع كوفيد-2019 ، هذا البرنامج هو إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، يهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي من خلال تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة، مع تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

أولاً: ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر:

تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر مجال لتكريس اللامركزية الإدارية من خلال الاعتراف لهذه الأخيرة منذ الوهلة الأولى بالشخصية المعنوية، الاستقلال الوظيفي وكذا الاستقلال العضوي إلى جانب الاعتراف لها بالاستقلال المالي الذي يعتبر دعامة هامة لتكريس الاستقلال الحقيقي و الفعلي هذا من جهة .ومن جهة أخرى نستشف من ذات المنظومة القانونية أن هذه الاستقلالية نسبية وجزئية من خلال الامتدادات التي تمارسها السلطة المركزية على

المستوى المحلي من خلال مختلف الهيئات الإدارية المركزية المتمركزة على المستوى المحلي، إلى جانب هذه الأخيرة تمارس السلطة المركزية امتدادات من الناحية المالية على المستوى المحلي. ومن هنا يتبين أن الجماعات المحلية في الجزائر تجمع بين مظاهر تجسيد اللامركزية الإدارية وامتدادات الإدارة المركزية ولكن بتغليب هذه الأخيرة على حساب الأولى.

تشكل الجماعات المحلية عصب التنمية بحيث لا يمكن للدولة من خلالها تجسيد البرامج المتعلقة بالبنية الأساسية، كالتهيئة العمرانية وحماية البيئة ومحاربة البطالة والفقر والصحة والإسكان، كما تشكل الإدارة الجوارية التي تؤدي يوميا لفائدة المواطنين مهام الخدمة العمومية والمنفعة العامة. ومن أجل أن تحقق البرامج الغاية المرجوة منها بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل رأت السلطات الجزائرية أن التنمية المحلية المستدامة تقوم على الأسس التالية:

- تدخل الدولة إذ يمكن اعتبار تدخل الدولة في عملية التنمية يمكن أن يكون من خلال هذه الجماعات الإقليمية التي تعتبر امتداد للنظام الحكومي للدولة، وبتطبيق مبدأ اللامركزية في هذه الإدارات فإنه يقع على عاتقها تحمل المسؤولية في توفير الخدمات المختلفة وتطبيق القوانين واللوائح التي تتعلق بمتطلبات التنمية الاقتصادية المحلية، إلى جانب مهمة توفير البنية التحتية الأساسية لتعزيز المشاريع التنموية على المستوى الوطن

- المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، إذ يعتبر مبدأ من أهم مبادئ التنمية يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي و تحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركة الفعالة والفعالية في إعداد وتنفيذ و مراقبة وتوجيه برامجها وخططها. (خشمون، 2010-2011، صفحة 102)

- التخطيط لأنه يعتبر منهجا علميا فهو عملية تغيير اجتماعي و توجيه استثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في المجتمع وموارده اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين .
- اللامركزية والتي تعتبر من الركائز والأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهويا وإقليميا .
- التوازن الجهوى لأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا عبر التوزيع المتوازن والعادل للمواد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر .
- الترقية الاجتماعية و الثقافية للسكان، نظرا لخطورة العنصر البشري ودوره الحاكم و الحاسم في نجاح أو فشل جهود التنمية، أصبح يشكل محور اهتمامات الدول والمنظمات الدولية ومراكز البحوث و الدراسات المتخصصة في التنمية البشرية
- الاعتماد على الإمكانيات الوطنية و الدولية و الجهود الذاتية لتحقيق ونجاح التنمية و تسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار و الاستدامة : (السبي، 2004-2005، الصفحات 9-11)

ثانياً: آليات تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق تنمية محلية مستدامة:

تعد الجماعات المحلية قاعدة اللامركزية، وأهم إدارة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق تنمية محلية مستدامة، وهذا لا يتحقق إلا وفق آليات جديدة تفرضها طموحات المرحلة الراهنة، وتتمثل في:

1- آليات اقتصادية: وذلك بخلق مصادر تمويل جديدة لميزانية الجماعات المحلية بعيدا عن دعم الدولة، التخطيط الاستراتيجي للمشروعات التنموية المحلية.

تنقسم موارد تمويل الجماعات المحلية إلى قسمين رئيسيين هما: الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية، فالموارد المحلية الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب (ضريبة المباني، ضريبة الأراضي، ضريبة المواشي، الضرائب على الثروات المنقولة أو ضرائب الدخل، وضرائب أخرى غير مباشرة)، وتتميز ضريبة الأموال بالمرونة ووفرة حصيلتها إلا أنها صعبة التقدير والتحصيل لارتباطها بالظروف الاقتصادية وأيضا ارتباطها بالضرائب الوطنية . وهناك الرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية، ويتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية (سمارة، 1985، صفحة 22)، إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة .

أما الموارد الخارجية فهي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة ل وحداتها المحلية لدعم ميزانياتها إضافة إلى القروض والهبات والتبرعات والموارد الأخرى، ضف لذلك فالمؤسسات المالية هي الأخرى تدعم عملية التنمية المحلية وتضمن الاستمرارية عبر الزمن للتنمية.

لكن أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية المستدامة هو مشكل التمويل المحلي إذ نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية وذلك من خلال تعدد الضرائب و الرسوم الجبائية وصعوبة التحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية وصعوبة تجميع النفقات و التجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، مقارنة بتنوع وتعدد النفقات و كذا النقائص التي تعرفها الأنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع إلى الاعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالإضافة

إلى مشكل التحولات الاقتصادية و ما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة و غير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة والبطالة والتضخم السكاني غير الرشيد و تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية و الاجتماعية و ما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج و الاستهلاك الحالية مما يزيد في نزوب قاعدة الموارد الطبيعية و إعاقة تحقيق التنمية المحلية المستدامة (طيب سليمان، 2008، الصفحات 6-7)

2- آليات إدارية تنظيمية: ضرورة تعزيز اللامركزية، وتحسين مستوى المنتخبين المحليين، والمحاسبي عن طريق إجراء دورات تدريبية بخصوص ترشيد النفقات، تعميم تطبيق الإدارة الالكترونية عبر كامل الجماعات المحلية لتحسين نوعية الخدمة. (عثمان و علاوي، 2022، صفحة 602)

لذا نجد من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق تنمية محلية مستدامة على الصعيد الإداري هو غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات مع تعدد المجالات و المهام الموكلة للإدارة المحلية، وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق المشاريع التنموية و ذلك من خلال تعقد الإجراءات الإدارية و تفشي الروتين وكذلك العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية، بالإضافة إلى جهل الأعوان الإداريين بالمعارف الجبائية وأصول مراجعة الحسابات و التشريعات الضريبية و كذا البطء الشديد في إصدار الأوامر و القرارات. (محمد الناصر، 2008، صفحة 79)

كما تعد المعوقات السياسية والتي تتجسد في سيطرة المركزية حجرة عثرة تقف أمام التقدم وتعيقه و تقوم باستغلال نقاط القوة في المحليات و الأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية، كما تلعب اللامركزية دورا مهما في نظم الحكم المحلي و الوطني، حيث أن غياب

اللامركزية و خاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية المستدامة و يلغي وجودها من الأصل حيث هذا الجانب السياسي -اللامركزية - هام لأنه يحقق الديمقراطية التشاركية بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية و يعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة و يؤدي إلى إقحام القاعدة الشعبية و ترقية إحساس المواطن بالمشكلات الوطنية و ليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيه.

وما يمكن أن يقال هو أن التنمية المحلية تستوجب وتتجاوز النمو المادي والمرافق والخدمات، ولا تقتصر عليهما وتتعداهما إلى ما هو هيكلي وبنوي أي النهوض بالمنطقة من الداخل، وجعلها تقوم بدور فعال على المستوى الوطني بشكل متكافئ مع الجهات الأخرى لتسهم في صيرورة البلاد ، ولا يتم ذلك إلا من خلال تمكين المنطقة من الاعتماد على الذات ولو نسبيا وبدرجة محدودة تبعا لإمكانياتها وخصوصياتها ومعوقاتها، أي تمكينها من الاستقلالية الذاتية والاستدامة .

إن تجسيد الاستراتيجيات التنموية يبني على أساس وجود برامج وخطط طويلة المدى، تهدف إلى الوصول والاستمرار في تحقيق تنمية شاملة، يتم إعدادها من مبدأ الانطلاق والاعتماد على كل الموارد المحلية المتاحة والقابلة للتجدد والدوام من خلال الاستعمال الرشيد والعقلاني لها وفق ما تقتضيه معطيات وخصوصيات كل منطقة، هو ما يؤدي إلى تطور المنطقة من خلال تنميتها اقتصاديا واجتماعيا والحفاظ عليها بيئيا.

المخططات والبرامج التنموية :

هناك العديد من البرامج التنموية منها ما هو وطني ومنها ما هو قطاعي والأخرى محلية، بالإضافة إلى البرامج التنموية الاقتصادية الداعمة لمسار التنمية المحلية.

المخططات والبرامج التنموية الوطنية :من بين هذه المخططات والبرامج هناك المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق(2010-2025) ، وهو عبارة عن خريطة عمل تكفل التخطيط الاستراتيجي على مستوى إقليم الدولة، تقرر بموجبه الدولة ثلاثة أساسيات متعلقة بالرهان الديمغرافي المرتبط بعدد السكان وتحديات سوق العمل، الرهان الاقتصادي المرتبط بتنافسية و تأهيل الأقاليم بالتزامن مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، الرهان التكنولوجي الذي يقتضي ضرورة الحفاظ على الرأس المال الطبيعي والثقافي في ظل وضعية ندرة واضطراب المياه والتربة، حيث تلتزم القطاعات الوزارية والجماعات المحلية والمؤسسات الوطنية والمحلية في إطار توجيهات المخطط باحترام قواعد المخطط الوطني والعمل على تجسيد مشاريعهم ومخططاتهم بما يتلاءم وتوجيهات المخطط .وهنا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وهو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول لفلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية. إلى جانب المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للمياه ويشمل على تقييم شامل للموارد المائية التي يتم رصدها بما فيها الموارد البديلة الصادرة لاسيما تصفية المياه القذرة وتحلية مياه البحر وكذا الموارد المسترجعة، وتقييم الاحتياجات من الماء على أساس أهداف تطوير القطاع على المدى البعيد والمحددة لكل وحدة هيدروغرافية طبيعية، أما المخطط الوطني للمياه فهو يختص بتشخيص قطاع الماء حسب استعمالها بكمية وكيفية وهياكل الري الموجودة وكذلك الجوانب المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بهذا النشاط.

ثالثا: البرامج التنموية الاقتصادية الداعمة لمسار التنمية المحلية

نذكر من بين هذه البرامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وهو عبارة عن برنامج تنموي خصص له غلاف مالي قدر بحوالي 525 مليار دينار حوالي 7 ملايين دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بحوالي 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 برنامج اقتصادي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، بمبلغ قدره 150 مليار دولار، يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية و تطوير المنشآت القاعدية والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان .برنامج التنمية الخماسي-2010 2014يندرج ضمن دينامية إعادة الاعتماد الوطني، امتد من 2010 إلى غاية 2014 بنفقات قدرت بحوالي 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار خصص لشقين أساسيين وهما: استعمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار ، والشق الثاني : مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار .برنامج توطيد النمو الاقتصادي2015-2019 يتمثل في المخطط الخماسي للتنمية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 رصدت له الدولة نحو 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار يستهدف بلوغ نسبة نمو تقدر ب 7 بالمائة مع أفاق.2019

1- البرامج الخاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا :حيث استفادت ولايات الجنوب من العمليات المسجلة ضمن البرامج التنموية الخماسية المتتالية ضمن برنامج أطلق سنة (2006الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب (من تخصيصات ميزانية الدولة في حدود 2% من إيرادات الجباية البترولية وتخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار البرنامج الخاص لتطوير ولايات الجنوب.

2- تنمية المناطق الحدودية: تشمل المناطق الحدودية 12 ولاية وثلاث ولايات منتدبة) قبل التقسيم الإداري الجديد (و 57 بلدية، قسمت إلى تسع (09) مناطق حدودية وهي: الساحل الشرقي، والتل الشرقي، والتل الغربي، الهضاب العليا شرق والهضاب العليا غرب، والجنوب شرق والجنوب الكبير شرق والجنوب الكبير والجنوب غرب، وتمثل مساحة المناطق الحدودية بـ 1323395 كم²، ما يعادل 42% من مساحة الوطن. وبخط حدودي يبلغ 6343 كم موزعة كما يلي 1601 كم مع المغرب، 1376 كم مع مالي، 982 كم مع ليبيا، 965 كم مع تونس، 956 كم مع النيجر، 463 كم مع موريتانيا، 42 كم مع الصحراء الغربية. حيث تسعى سياسة تهيئة الإقليم إلى التوزيع الملائم للسكان والنشاطات الاقتصادية والهياكل الأساسية مع مراعاة خصوصيات كل إقليم، وكذا ضمان التوازن والإنصاف وإضفاء الجاذبية عبر كامل فضاءات التراب الوطني وذلك في إطار التنمية المستدامة، وتقوم هذه الاستراتيجية على دعم التجهيزات والمرافق بالمناطق الحدودية، ودعم إقامة نشاطات اقتصادية، ودعم فك العزلة وتسهيل التنقل بالمناطق الحدودية، ودعم تنمية العلاقات العابرة للحدود. (حاروش، 2021)

3- برامج غير ممرضة أو محلية: تشمل على الخصوص ما يلي:

1-3 المخطط القطاعي للتنمية PSD: تضمن المرسوم رقم 81-380 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 صلاحيات البلديات والولايات في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية، حيث نص على أحقية المجلس الشعبي الولائي في إعطاء رأيه أثناء القيام بإعداد مخطط الولاية في مجال المشاريع ذات الطابع الوطني المبرمجة لإنجازها بالولاية كما يمكنه تسجيل اقتراحاته التي يبدئها في إطار المخطط التنموي الوطني. تقوم الولاية بإعداد مخططها للتنمية الذي تحدد فيه الخطوط العريضة لبرامجها التنموية لمدة 5 سنوات وهو عبارة عن مخطط متوسط

الأجل يعكس البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة و الإدارة المحلية قصد تحقيق التنمية المحلية، ويسجل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه، والمخطط القطاعي للتنمية بالطبع يشمل مختلف القطاعات كالبنية التحتية والخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كما يشمل أيضا مجال جغرافي واسع أي المستوى الولائي وقد يشمل أيضا أكثر من ولاية خاصة إذا تعلق الأمر بالطرق والري...

2-3 المخطط البلدي للتنمية: **PCD** يعتبر المخطط البلدي للتنمية أحد أدوات التنمية المحلية، تم إقراره بموجب المرسوم التنفيذي 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973 والمتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية، ويعد أحد صور اللامركزية وإشراك الجماعات المحلية والمواطنين في التنمية الوطنية.

وطبقا لما هو محدد في المادة 107 من قانون البلدية 10 / 11 يعد المجلس الشعبي البلدي برامج السنوية والمتعددة السنوات بعدما يصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة لها في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية ، وتندرج مدونة مشاريع المخطط البلدي للتنمية تحت العناوين التالية: المياه الصالحة للشرب والتطهير، الطرق والمسارات، التهيئة الحضرية والبيئة، التربية والتكوين والصحة والنظافة، الشباب والرياضة والثقافة والترفيه، المباني البلدية والملحقات التابعة لها، البريد والمواصلات والأسواق الجوارية. (حاروش، 2021) المحور

الثالث: قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر

على الرغم من توفر وتدفق عائدات النفط، إلا أن السياسات الحكومية لم تنجح في تحقيق تنمية متوازنة بين المدينة والريف وتكريس عدالة اجتماعية بين السكان. وقد أدى ذلك إلى اختلال كبير في مستويات المعيشة بين المناطق والطبقات الاجتماعية، وأسهم في

خلق مناطق ظل بقيت على هامش الاهتمام الحكومي. وقد ساعد تطور وسائل التواصل الاجتماعي على كشف واقع السكان المأساوي وإدانة المسؤولين، ما دفع الحكومة إلى الإعلان عن خطة تنمية عاجلة يتطلع معها سكان تلك المناطق إلى تحسين أوضاعهم والتخلص من الظروف المحيطة بهم.

أولاً: الإجراءات المتخذة من طرف السلطات بخصوص مناطق الظل:

في لقاء الحكومة بولاية الجمهورية و ورؤساء المجالس الشعبية الولائية والبلدية شهر فبراير 2020 أعطى الرئيس تبون تعليماته بوجوب إجراء مسح شامل لمناطق الظل، مسجلاً قناعته بأنه "لا يمكن الحديث عن الجزائر الجديدة دون تنمية هذه المناطق". واعتبر رئيس الجمهورية ما يعانيه سكان بعض مناطق البلاد "وضع مرفوض تماماً" خاصة في ظل توفر الإمكانيات اللازمة لتحسينه ليدعو المسؤولين المحليين إلى التكفل بالطبقة المعوزة وجعلها "شغلهم الشاغل".

وعلى هذا الأساس طالب الرئيس تبون بإعداد تقرير مصور عن الأرياف والمناطق المهمشة في الجزائر عرض خلال اللقاء، ليشدد عقمها على توفير ظروف العيش الكريم لسكان مناطق الظل و محذراً من أن الدولة ستقف بالمرصاد ضد المسؤولين المتهاونين والمخربين. (الجزائرية، 2020)

وانسجاماً مع رغبة الرئيس "عبد المجيد تبون" بإيلاء الأولوية للبؤر الأكثر تخلفاً، انطلقت وزارة الداخلية في جرد عدد تلك المناطق وساكنيها، حيث تم تسجيل أكثر من 15 ألف "منطقة ظل" بمعدل سكاني يتجاوز الثمانية ملايين جزائري. وتسجيل "299 منطقة ظل" في محيط الجزائر العاصمة لوحدها. (قدادة، 2020)

و"مناطق الظل" بالتعبير الرسمي، هي البلديات) البلدية أصغر إقليم في تقسيم وزارة الداخلية (وآلاف القرى والأرياف خارج التصنيف من الأساس، تتقاطع فيها مشكلات غياب الأساسيات والنقص في التغطية الكهربائية والغاز وأيضا غياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، وانعدام الرعاية الصحية، وبعد مراكز التعليم، وغياب شبه تام لوسائل الترفيه.

وتحتاج هذه المناطق، كما قال إبراهيم مراد" وسيط الجمهورية "إلى 43 198" مشروع بتكلفة مالية تتجاوز ال 590 مليار دينار جزائري "حتى تتحسن حالتها و ترفع من مستوى التنمية المحلية في تلك المناطق .من جهة أخرى، بلغت المشاريع الممولة 24 115 مشروعا رصد له غلاف مالي يزيد عن 323 مليار دينار جزائري .كما أفاد وسيط الجمهورية أن مناطق الظل تسجل عبر التراب الوطني" نقصا ملفتا "في مراكز الصحة العمومية، ودعا إلى " ضرورة فك العزلة على المناطق النائية وتدعيم شبكة الطرقات. (الجزائرية ا.، 2021)

وانطلاقا مما سبق نستنتج أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات في ما يخص مناطق الظل هي (حلوش و بسة، 2021، صفحة 13)

- إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع بلديات الولايات
- تدوين جميع النقائص و الاحتياجات المسجلة من حيث الخدمات الأساسية كغاز المدينة، الكهرباء، شبكة الطرقات، مختلف شبكات المياه، قنوات الصرف الصحي، الإطعام المدرسي و النقل بهذه المناطق مع تقديم التقييم المالي وإعداد البطاقات التقنية المفصلة الخاصة بكل عملية مسجلة ..

- تشكيل لجنة ولائية مهمتها تحديد مناطق الظل على مستوى إقليم الولاية، و وضع برنامج استعجالي يضمن التكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكان هذه المناطق، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة المشكلة من أجل الإشراف على تنفيذ عملية تحديد

مناطق الظل، و تنفيذ البرنامج الاستعجالي الخاص بها، كما تقوم اللجنة الولائية بإنشاء لجان على مستوى الدوائر تتكفل بتنفيذ العمليات الخاصة بمناطق الظل.
- إنشاء خلية تقنية متكونة من إطارات تقنية من مختلف الهيآت والمديريات على مستوى الولاية.

ثانياً: المجهودات المبذولة من قبل الجماعات المحلية للتكفل بمناطق الظل: دراسة
لبلدية سيدي امحمد بن علي) ولاية غليزان (واولاد دراج) ولاية المسيلة

إن أكثر من ثمانية ملايين ونصف جزائري من مجموع السكان المقدر عدده بنحو 43 مليون نسمة يعيش في ظروف صعبة في مناطق فقيرة في الأرياف وفي هوامش المدن الكبرى حيث ينعدم كثير من مقومات الحياة الأساسية، مناطق الظل هذه لا تعني بالضرورة مناطق الريف والمناطق الجبلية والداخلية في البلاد، فهناك الكثير منها موجودة على هامش النسيج العمراني للمدن وضواحي الحواضر الكبرى تشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود نحو 19 % من الجزائريين يعيشون حالة فقر مستدام، خصوصا في ضواحي المدن والمناطق النائية، وهو ما دفع الحكومة وبإيعاز من رئيس الجمهورية الى التحرك في هذا الاتجاه عليها تنجح في تحقيق التنمية المطلوبة والغائبة منذ عقود. وفي تصريح لوزير الداخلية ذكر فيه أن الحكومة تملك خطة لإصلاح الأوضاع المعيشية في مناطق الظل بالتعاون مع المسؤولين المحليين الذين يتوجب عليهم أن يدركوا ما يحصل في مناطقهم، وهم مكلفون بإنهاء مظاهر الفقر فيها. مع إشراك المواطن والمجتمع المدني في عملية مراقبة المشاريع في مناطق الظل. فهناك 15 ألف منطقة ظل موزعة عبر 48 ولاية) قبل التقسيم الجديد(، ما يمثل متوسط 312 منطقة ظل لكل ولاية، وتقريبا 10 مناطق ظل كمتوسط كذلك لكل بلدية.
(حاروش، 2021)

والملاحظ أن أغلب المشاريع المخصصة لمناطق الظل تتعلق بمشاريع تنموية من أجل تحسين الإطار المعيشي وإنهاء معاناة سكانها، تتمثل فهذه المشاريع في: التهيئة الحضرية، الطرقات، الماء الصالح للشرب، الصرف الصحي، الكهرباء والغاز بالإضافة إلى عديد المشاكل والنقائص الأخرى والتي شملت إنجاز منشآت فنية، والتكفل بملف النقل المدرسي وغيرها من المشاريع المبرمجة وهذا ما سيتم الإشارة إليه عند دراسة بلدية سيدي امحمد بن علي بولاية غليزان وأولاد دراج بولاية المسيلة، وللاشارة أن هاتين البلديتين تم اختيارهما عشوائيا.

أ. بلدية سيدي امحمد بن علي ولاية غليزان:

سيدي امحمد بن علي بلدية بولاية غليزان الجزائرية. تقع في منطقة جبال الظهرة. خلال فترة الاحتلال الفرنسي سميت رينو) بالفرنسية(Renault: تخليدا لذكرى أحد الجنرالات الفرنسيين. بها ضريح العلامة سيدي محمد بن علي المجاجي، وهو تلميذ سابق في مجاجة الكبيرة ومنه تستمد المدينة اسمها الحالي.

مناطق الظل المتواجدة بالبلدية تتمثل في: دوار عين مطبول، دوار سيدي محمد، دوار سيدي الخلفي، دارو السوايطية، الزنايتية، دوار اولاد بن سهلي، دوار العوايلية. وأهم المشاريع المنجزة في هذه الدواوير هي:

عين مطبول استفادت من 1.9 كم طريق خرسانة مزفتة وشبكة الغاز الطبيعي، دوار سيدي محمد و سيدي خلفي شبكة الصرف الصحي باكثر من 12 مليار سنتيم، الطريق الرابط بين سيدي الخلفي وسيدي محمد ب2 مليار سنتيم، وبين سيدي محمد وعين مطبول ب2 مليار سنتيم. والطريق الرابط بين سيدي الخلفي والسوايطية ب2 مليار سنتيم مع تزويده بالإنارة العمومية بالطاقة الشمسية.

بالنسبة لدوار الزنايتية فتح مسلك بالتيف والانارة العمومية بالطاقة الشمسية، أما دوار أولاد بن سهلي تزفيت الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 90 ودوار اولاد بن سهلي بقيمة 1 مليار سنتيم وتزويد المنطقة بشبكة الصرف الصحي بقيمة 3.5 مليار سنتيم.

تزويد دوار العوايلية بشبكة الغاز الطبيعي، مع إعادة الاعتبار للطريق الرابط بين دوار عين مطبول و دوار سيدي محمد بمبلغ 2 مليار سنتيم مسافة 1.5 كم، الطريق الرابط بين سيدي خلفي والسوايطية مسافة 2.5 كم بمبلغ 2 مليار واربعة مائة مليون سنتيم 2.5 كم بمبلغ 2 مليار و 400 مليون سنتيم، الطريق الرابط بين دوار سيدي محمد وسيدي خلفي على مسافة 1.9 كم بمبلغ 2 مليار و 200 مليون سنتيم، انجاز شبكة الصرف الصحي اولاد بن سهلي ودوار المعازيز بـ 3 مليار سنتيم، انجاز شبكة الصرف الصحي والتطهير بدوار سيدي خلفي وسيدي محمد بمبلغ 13 مليار سنتيم.

13 مليار سنتيم 13 مليار انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بدوار اولاد بن سهلي بمبلغ مئتان وخمسون مليون سنتيم، الانارة العمومية بالطاقة الشمسية لدوار السوايطية ودوار الزنايتية بمبلغ خمسمائة مليون سنتيم، انجاز شبكة التطهير بجزء من دوار عين مطبول بتسعة مائة مليون سنتيم، تزويد دوار عين مطبول بالغاز الطبيعي بمبلغ 2 مليار و 500 مليون سنتيم، فتح مسالك غابية بدوار زنايتية بمبلغ 400 مليون سنتيم، تزويد دوار العوايلية بالغاز الطبيعي بـ 500 مليون سنتيم، توسيع شبكة الكهرباء بدواوير العوايلية و السوايطية بمبلغ مليار ونص سنتيم.

وبالنسبة للمشاريع المتبقية :انجاز شبكة التطهير بدوار السوايطية، انجاز مدرسة ابتدائية بدوار السوايطية، تهيئة شبكة الطرق الداخلية بالدواوير. (رقاد، 2022)

ب. بلدية أولاد دراج ولاية المسيلة:

مناطق الظل المتواجدة بهذه البلدية تتمثل في: قرية الحماشة، مشتة الزنابعة، قرية بن حميدة، قرية البراكتية، قرية أولاد دهيم، قرية الخلافيل، قرية البزازفة، قرية بن صوشة، قرية حمريط، قرية السلامة، قرية العرايب.

تم إنجاز المشاريع التالية في هذه المناطق: دراسة ومتابعة شبكة الصرف الصحي بزناابعة بمبلغ 4.7 مليار سنتيم، إعادة تأهيل ومتابعة طريق أولاد بن حميدة على مسافة 1 كم بدغاشة بمبلغ 9 مليار سنتيم، إعادة تأهيل ومتابعة طريق مدرسة ش أحمد بركات باتجاه قرية أولاد بلقاسم على مسافة 0.5 كم في شطر أول بمبلغ 5.3 مليار سنتيم، توسيع شبكة الصرف الصحي بالمهادة لعراية أولاد دهيم بمبلغ 1.9 مليار سنتيم، دراسة ومتابعة شبكة المياه الصالحة للشرب بالخلافيل بـ 1.8 مليار سنتيم، تجديد مقطع من القناة الرئيسية الصالحة للشرب لمركز أولاد دراج 2 مليار سنتيم، دراسة ومتابعة إنجاز طريق على مسافة 0.5 كم بالبزازفة وطويرات بـ 4 مليار سنتيم، إنجاز طريق لقليل على مسافة 0.8 كم أولاد بن صوشة بـ 2 مليار سنتيم، شبكة المياه الصالحة للشرب بأولاد بن صوشة بـ 14 مليار سنتيم، فتح مسلك ريفي على مسافة 6 كم بـ 8 مليار سنتيم.

أما المشاريع التي هي في طور الإنجاز فإنها تتمثل في: متابعة وإنجاز طريق طيبي، ساكر، بن خديجة (على مسافة 1.4 كم بمبلغ 16 مليار سنتيم، إنجاز طريق حمريط) أولاد بزة (على مسافة 1.8 كم 21 : مليار سنتيم، إنجاز طريق السلامة على مسافة 1.5 كم 16 مليار سنتيم، إنجاز قسمين بمدرسة الجرف 7 مليار سنتيم، إنجاز قسم بمدرسة الشهيد بكري

لخضر بالعرايب 3 مليار سنتيم، بالإضافة إلى تهيئة الأرصفة والطرق والشوارع بالأحياء (دراج،
2022)).

مما سبق فإننا نلاحظ أن أغلب المشاريع تتعلق بتهيئة ظروف معيشية حسنة لسكان
مناطق الظل من ماء وكهرباء وغاز طبيعي وتعبيد الطرقات لأنهم كانوا يفتقرون لأدنى
ضروريات العيش.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة تبين الجهود المبذولة من قبل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية
المحلية المستدامة بمناطق الظل، وقد توصلت إلى أن مشاريع تنمية مناطق الظل التي بادرت
بها السلطات العمومية ستسمح بتكريس العدالة الاجتماعية وبمكافحة ظاهرة البطالة، وقد
تعلقت بفك العزلة من خلال فتح شبكات طرق جديدة والتزويد بالمياه الصالحة للشرب،
والعلاج الصحي والكهرباء والغاز والإنارة العمومية، إلى جانب تحسين ظروف التمدرس
وتأهيل شبكات الصرف الصحي وفضاءات الترفيه.

من جهة ثانية يتبين لنا أن اهتمام الجماعات المحلية بمناطق الظل المتواجدة بها جاء
وليد تعليمات مركزية واستجابة لأوامر الرئيس، وهنا السؤال الذي يتبادر إلى الذهن أنه لو
لم يطلب "عبد المجيد تبون" من ممثلي الجماعات المحلية تحقيق المشاريع التنموية بمناطق
الظل كانت ستبقى هذه المناطق تعيش (إن صح التعبير) في عصر البدائية إلى أجل غير
مسمى، ألم تكن تعلم الجهات المسؤولة بها؟ أين ذهبت الأموال التي كانت تخصص
للجماعات المحلية لإنجاز المشاريع التنموية في زمن الإنفاق الكبير والهائل على مثل هذه
المشاريع وفيما صرفت؟ ولماذا لم يعط الاعتبار لمناطق الظل حتى في سنة 2021 ؟

ضف إلى ذلك أن التهيئة الحضرية لمناطق الظل وتعبيد الطرقات وتزويد ساكنتها بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء والغاز الطبيعي، وبناء المدارس هي واجبات وأولويات مجبرة الجماعات المحلية على أن توفرها لمناطق الظل، لكن هل هذا يكفيها؟ أكيد أنها ستطلع في المستقبل إلى المزيد وسيكون لها طلبات أخرى.

في الأخير توصي الدراسة بأن المطلوب هو تفكير الجماعات المحلية في خلق مشاريع استثمارية بمناطق الظل تنعشها وتضمن لها العيش السليم حتى تكون هناك فعلا تنمية محلية مستدامة بها.

قائمة المراجع

1. احمد مصطفى خاطر. (1995). تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في اطار ثقافة المجتمع. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
2. الاذاعة الجزائرية. (07 07, 2021). إحصاء أزيد من 13 ألف منطقة ظل في الجزائر إلى غاية نهاية جوان الماضي. تاريخ الاسترداد 2023، من <https://radioalgerie.dz/> <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210707/214357.html>
3. التعليم. (2020). التعليم 853. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمران.
4. بشير سي محمد. (10 02, 2021). مناطق الظل في الجزائر النجاح.. والفشل. تاريخ الاسترداد 2023، من <https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D9%85%D9%86%D8%A7>
5. خالد سمارة. (1985). التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية. الاردن: المنطقة العربية للعلوم الادارية.
- رئيس المجلس الشعبي البلدية لبلدية اولاد دراج. (09 11, 2022). مناطق الظل ببلدية اولاد دراج. (بن التومي رضا، المحاور)
6. سلامة عثمان، و محمد علاوي. (2 3, 2022). دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. المجلة العربية للنشر العلمي، صفحة 594.

7. عاطف قداد. (22 10, 2020). "مناطق الظل" في الجزائر تنتظر إجراءات تبون لإخراجها من التهميش. تاريخ الاسترداد 2023، من انديبوندونك عربية: <https://www.independentarabia.com/node/162551/%D8%A7%D9>
8. عبد الغاني رقاد. (10 11, 2022). مناطق الظل بولاية غليزان. (رشيدة بوجحفة، المحاور)
9. عثمان محمد غنيم، و ماجد ابو زنت. (1983). التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها (المجلد 2007). عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
10. عجمية عبد العزيز. (1983). مقدمة في التنمية والتخطيط. لبنان: دار النهضة العربية.
11. فيدمة عبد الحق. (2012). ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ، صفحة 120.
12. محمد الحيازي. (30 04, 2021). التنمية المحلية المستدامة. التنمية المحلية المستدامة . <https://ujeeb.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-A7%D9%85%D8%A9> (المحرر) <https://ujeeb.com>.
13. محمد خشمون. (2010-2011). مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (اطروحة دكتوراة). 102. قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة منتوري قسنطينة.
14. محمد غانص. (2020/2021). محاضرات في مقياس الجماعات المحلية بالجزائر. محاضرات في مقياس الجماعات المحلية بالجزائر ، 21-24. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، المحرر) تيسمسيلت، الجزائر: جامعة احمد بن يحيى الونشريسي كلية الحقوق والعلوم السياسية .
15. محي الدين حمداني. (2008-2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر (اطروحة دكتوراة). 135-136. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.
16. مشري محمد الناصر. (2008). دراسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية تبسة (مذكرة ماجستير). 76. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سطيف: جامعة فرحات عباس.
17. مقدم عبيرات، عبد القادر بلخضر. (2007). الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 07، صفحة 51.

18. مليكة طيب سليمان. (2008). اشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة. الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي (الصفحات 6-7). جمعية الانوار للأنشطة العلمية والثقافية المركز الجامعي بالمدينة.
19. موسى سعداوي، محمد سعودوي. (2008). الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (صفحة 02). المدية: جمعية الانوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة.
20. نور الدين حاروش. (17 10، 2021). تنمية مناطق الظل في الجزائر الرهانات السياسية والواقع. تاريخ الاسترداد 2023، من <https://www.elitihadcom.dz/>:
<https://www.elitihadcom.dz/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9>
21. وردة حلوش سامي بسة. (2021). ماهي مناطق الظل وقراءة في برنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل. مجلة السياسة العالمية (1)، صفحة 11.
22. وسيلة السبتي. (2004-2005). تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوبدراسة حالة بسكرة (مذكرة ماجستير). 9-11. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
23. وكالة الانباء الجزائرية. (13 08، 2020). أمر بتغيير ملامح مناطق الظل قبل نهاية السنة. تاريخ الاسترداد 2023، من وكالة الانباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/algerie/90984-2020-08-13-18-20-31>
<https://www.elitihadcom.dz/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9>